

مستخلص البحث

علمنا مرفعتي كمالية. 10210095.2014 وجهات نظر الأدلة الأطفال إلغاء القاضي الذي ينظر القضية في محكمة الدين مالانج والميراث (الدراسة القضية رقم 0018/Pdt.G/2013/PA.Mlg . البحث . قسم الأحوال الشخصية ، كلية الشريعة، الجامعة الحكيمة الإسلامية مولانا مالك إبراهيم مالانج. المشرف: الدكتور الحاج إشرق النجة الماجستير

الكلمات الرئيسية : الإثبات، ارفع الطفل والميراث

لا يمكن فصل البشر عن مسألة الميراث. لأن الإنسان الذي توفي والممتلكات اليسرى بالتأكيد سيمر على ثرواتهم إلى وراثتهم. إذا لم يكن لدى وريث وريث، أعطيت الأصول إلى الخزينة وكذلك إذا تبنت وريث الطفل أو والديه بالتبني، والغالبية العظمى من ثروته بالنظر إلى الطفل المتبنى أو الوالدين بالتبني. قضية الميراث التي لا يمكن حلها عن طريق القرابة يمكن تسويتها في المحكمة. في مالانج الدينية على سبيل المثال، تشجيع الطفل الذي رفع دعوى ضد ممتلكات والديه بالتبني من خلال النظام القانوني لا يمكن إثبات حجة المطالبة بحيث رفض القضاة دعوى الطفل المتبنى. وبناء على هذه الحالات، والبحث في هذه الورقة يقدم دليلاً على كيفية صحة الطفل المتبنى أمام المحكمة في القضية رقم 0018:/ Pdt.G / 2013 / PA.Mlg ، ما هي الأدلة يجب أن يودع في المحاكمة في هذه القضية وكيف أن القاضي رفض عرض حالة الميراث الذي تقدمت به الطفل بالتبني .

النوع من البحوث هو البحث التجريبي. النهج المستخدم هو نهج نوعي. ثم مصادر البيانات المستمدة من البيانات الأولية والثانوية. الطريقة المستخدمة في جمع البيانات والمقابلات والوثائق. تتم معالجة البيانات من خلال مراحل متعددة من فحص البيانات والتصنيف والتحقق والتحليل والاستنتاجات.

النتائج هذه الدراسة تشير إلى أن كل أنواع الأدلة يمكن اعتبارها صالحة اعتماداً على كيفية استخدام المدعي من هذه الأدلة. الأدلة التي يجب تقديمها في المحكمة للقانون وفقاً للمادة 164 HIR شكل أوراق، الشهود، الادعاء، القبول واليمين. ولكن بشكل عام، إذا كانت الأدلة في شكل رسائل قادرة على تقديم إجابات عن حقيقة أمام القضاة، فإنه لا يحتاج إلى أن يثبت بأدلة أخرى، وإذا كان أقل، فمن الضروري استخدام الأدلة من الشهود وهم جراً. لوحة للقضاة المقرر أن رفض حالة الميراث من قبل اثنين من الأسباب. أولاً، أن الطفل المتبنى لم يعين وريثاً. هذا ويشار إليها في الفقرة لجميع الإسلامية المادة 209 من القانون (2) كان اقترض من خلال. وثانياً، فإن الأدلة المقدمة من الأطفال الذين تم تبنيهم هم معيب قانونياً والكمال.